البطالة مشكلة تهدد المجتمع وتدق ناقوس الخطر

عدد من الشخصيات الإجتماعية والطلاب يتحدثون عن ظاهرة البطالة

ضعف الهيكل الإنتاجي ومحدودية الأنشطة الاقتصادية تؤدي إلى محدودية فرص العمل

العمالة الأجنبية سبب رئيسى فى ارتفاع ظاهرة البطالة

في الآونة الأخيرة اكتظت الساحات والشوارع بالعاطلين عن العمل فيما شهدت مكاتب الشؤون الاجتماعية والخدمة المدنية طوابير الباحثين عن فرص عمل فقد غدت البطالة خطراً محدقاً بالمجتمع تدق ناقوس الخطر خاصة بعد ارتفاع أرقامها المخيفة.

ورغم التوقعات الرسمية بانخفاض نسبة البطالة إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك.

وتشير الأرقام شبه الرسمية إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى ٤٠٪ وهي نسبة مخيفة تتطلب منا بحث أسباب هذه الظاهرة ووضع الحلول المناسبة للحد منها.

١٤ أكتوبر في الحديدة رصدت معاناة الباحثين عن فرص عمل خاصة من الخريجين واستمعت إلى آراء عدة من الباحثين ومن تهمهم هذه القضية التي تعد من أهم القضايا المصيرية التي تحدق بالمجتمع:

الحديدة لقاءات: أحمد الكاف

طول انتظار

يقول معافا صغير/ جامعي خريج ٩٤م: تخرجت عام ٩٤م من المعهد العالي واحمل دبلوم متوسط منذ ما يزيد على عقد من الزمن وانا انتظر درجتي الوظيفية فملفي في الخدمة المدنية منذ ١٠ سنوات وكل عام اجدد الطلب فاصبحت الوظيفة لي حلماً بعيد المنال واخاف ان افقد الامل ويذب اليأس في نفسي بعد هذا الانتظار.

لوحة على جدار

بما يقول حسن عبدالرحمن تخرجت من جامعة الحديدة عام ٢٠٠٠م ورغم اني أحمل بكلاريوس تربية قسم علوم فمازلت منتظراً دوري في التوظيف ولكي لا أموت جوعاً انا واخوتي اضطررت ان اعمل مباشراً في مطعم.

وقال زميله يدي مهدي:

ما هي الوظيفة وما قيمة الشهادة التي أصبحت تعلق على الجدران لا قيمة لها ولا جدوى منها وبسبب تساوي الخريجين والاميين في البطالة تركت الدراسة واكتفيت بالشهادة الثانوية فالشهادة التعليمية وشهادات الخبرات الفنية والمهنية أصبحت لوحات تعلق على جدار.

أخاف أن تتبدد أحلامي

وتعلق الاخت سلمى أملها بالوظيفة الحلم والامل وتقول حين قابلتها على أبواب مكتب الخدمة المدنية في الحديدة: كم دعوت الله لي بوظيفة تعزني وترفع من قيمتي فانا خريجة من كلية العلوم الطبية في جامعة الحديدة الدفعة الأولى قسم مختبرات وأخاف ان تتبدد وتتبخر احلامي خاصة ان العشرات من أمثالي ومن من سبقوني ينتظرون دورهم في الحصول على فرصة عمل.

محمد عبدالله حجر مدير مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل يقول: ان ظاهرة البطالة مشكلة عالمية تتفاوت حدتها من دولة لأخرى وبلادنا ليست الدولة الوحيدة التي تعاني من ارتفاع نسبة البطالة والتي لا ننكرها او نحاول التهرب منها لكننا في الوزارة نسعى للحد منها ونبذل جهوداً كبيرة لتوفير فرص عمل للعاطلين عبر مكاتب التشغيل في المحافظات سواء التابعة للوزارة او القطاع الخاص.

ويؤكد ان قانون العمل رقم (٥) لعام ١٩٩٥م حدد في مواده (٢، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦) أحقية العمل للعمالة اليمنية ولا يتم منح تراخيص مزاولة عمل لغير اليمنيين الا في حالة عدم توفر العنصر المحلي ومتطلبات العمل وبمعنى أوضح المواطن أولى بفرص العمل من غيره ونحن ملتزمون بهذا.

ويرى أن سوق العمل المحلي تحتاج الى ذوي الخبرات الفنية والكوادر اليمنية المؤهلة خاصة في ظل حركة البناء والتنمية لهذا يتطلب اعتماد سياسية الكيف لا الكم في العملية التعليمية والاعتماد على التعليم التطبيقي لا النظري العلمي وليس الأدبي ولابد من توفير كليات البحث العلمي والتركيز على توفير وسائل تساعد على اكتساب العلوم التطبيقية إضافة الى التنسيق المسبق والمعد بين سوق العمل وجهات التعليم ومكاتب الشؤون الاجتماعية والعمل.

البطالة التحديات التي تواجه المجتمع

وعن ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف المجتمع خاصة الخريجين يقول دكتور وجيه الوجيه أستاذ اقتصاديات العمل كلية التجارة والاقتصاد جامعة الحديدة:

ظاهرة البطالة تمثل أهم التحديات التي تواجه المجتمعات وهي من أهم المعوقات للاقتصاد الوطني وارتفاع نسبة البطالة في بلادنا يعود للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالوطن إضافة الى النمو السكاني وارتفاع معدلاته واختلال التوازن الجغرافي للسكان وتأثيرات الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر واختلال سوق العمل وعدم وجود الخبرات الفنية والمهنية التي يتطلبها سوق العمل إضافة الى عدم تأهيل الخريجين والخلل القائم بين متطلبات السوق ومراكز التأهيل والتدريب وغلاء المعيشة وضعف السياسة القائمة على التنسيق المسبق بين الجهات المسؤولة عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية لشريحة المجتمع لكن تبقى بطالة الخريجين من أكثر المشكلات المعيشية والسكانية للمجتمع فهي تؤدي الى حدوث خلل في العملية التعليمية بحيث تمثل البطالة مصدر احباط للنشء خاصة في ظل اعتماد الكم لا الكيف في السياسة التعليمية فيصبح الخريج أمياً وبالاصح أمية الخريجين فالشهادة العلمية التي يحملها الخريج تصبح لوحة على جدار ومجرد ذكرى فقط كمرحلة من مراحل الحياة.

ويؤكد الوجيه ان ضعف الهيكل الانتاجي للاقتصاد وغلبة القطاعات التقليدية ومحدودية تنوع الأنشطة الاقتصادية يؤدي الى محدودية فتح فرص عمل جديدة اضافة الى تدني معدلات نمو الانتاج المحلي الناجم عن محدودية الاستثمار في المشاريع الانتاجية وبالاخص الكبيرة.

معوقات عديدة

ويرى الاستاذ يوسف عبدالودود ان العمالة الأجنبية تمثل أهم الاسباب الرئيسية لارتفاع ظاهرة البطالة وكذا عدم التوسع في التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي ووجود معوقات عديدة امام حركة الاستثمار وتوفير مناخ ملائم ومناسب للاستثمار لكي تساهم في تحفيز وتشجيع رأس المال الوطني وجذب قطاع الاستثمار الأجنبي للاستثمار في بلادنا.

ويؤكد ان تقاعس القطاع الخاص عن القيام بالدور المطلوب منه في عملية التنمية رغم توفر بعض الحواجز يعود الى تفشي الفساد في العديد من الاجهزة الحكومية إضافة إلى الاضطرابات الاقتصادية التي تعاني منها بلادنا.

تدهور الاقتصاد هو السبب

ويدافع الاستاذ محمد محمد زيلع مدير إدارة التربية والتعليم في المراوعة عن مسؤولية التعليم في ارتفاع ظاهرة البطالة ويقول ان ارتفاع ظاهرة البطالة ناجم عن تدهور الاقتصاد وغلاء المعيشة حيث غدت ظاهرة عمالة الاطفال من العوامل الأساسية لارتفاع ظاهرة البطالة فتدني مستوى معيشة الفرد يرجع الى العوامل الاجتماعية فالطالب أصبح يهتم بلقمة العيش وكيف يمكنه مساعدة اسرته في مواجهة اعباء الحياة ولهذا حدث تسرب من العملية التعليمية خاصة حين يرى طالب العلم والخريجين يعيشون بطالة حقيقية طبعاً يصبح الفكر في العمل أكثر مما يفكر في التعليم.

ويذكر زيلع انه ذات مرة طاب حضور ولي امر احد الطلاب لمناقشته حول غياب ابنه فرد الطالب بكل أسف ما جدوى الشهادة العلمية بدون وظيفة وعدد له عدداً من الخريجين ذوي المؤهلات يعيشون بطالة ومنهم من عمل في الاعمال الحرة أو في مصانع انتاجية كعمال لافنيين يتساوى في العمل الخريج والأمي.

مساهمة كبيرة وفعالة

ويشير الحاج علي درهم شخصية اجتماعية إلى أن القطاع الخاص ساهم إلى كبير من ارتفاع حجم البطالة في بلادنا من خلال توفير فرص عمل للخريجين وتعاظم دور القطاع الخاص في الوقت الراهن بصورة أكبر مما كان عليه في ظل التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية فالقطاع الخاص قادر على استيعاب جزء كبير من البطالة خاصة في ظل تزايد دور القطاع الخاص في التنمية.

ويرى ان واقع العمال نفسها يمثل عائقاً كبيراً أمام القطاع الخاص للعب دور كبير في الاستيعاب والتخفيف من حدة البطالة كونها لا تلبي احتياجات سوق العمل ولا تتواكب مع التوسعات الجديدة والمتغيرات المتسارعة في سوق العمل المعروضة او من خلال ضعف مخرجات التعليم.

اعتماد تجربة التعاونيات

ويقول الاخ علي محمد حمزة ان حل مشكلة البطالة يتطلب منا مناقشة أسبابها ووضع الخطط والدراسات للحد منها خاصة في ظل توفر المناخ المناسب للاستثمار.

ويؤكد ان تجربة التعاونيات من أكثر التجارب كمكافحة البطالة والحد منها.

ويضرب حمزة مثلاً لذلك بقوله لكي نتمكن من القضاء على البطالة علينا ان ننشئ جمعيات انتاجية بحيث تسند إدارة جمعية انتاجية لذوي الخبرة فمثلاً تعين إدارة لإدارة مشروع زراعي تمنح قطعة أرض مع توفير معدات ومستلزمات الانتاج الزراعي

الطالب أصبح يفكر في العمل أكثر مما يفكر في الدراسة

□□□□□□□□□□□□□□□

قانون العمل رقم (5) أكد على أحقية العمل لليمنيين

توزع الارض لعدد من العاطلين عن العمل على استصلاحها تحت الاشراف الفني والاداري من قبل الإدارة وعند الحصاد ضخ شبه مقابل لنفقات التشغيل والباقي للعاملين وافتح المجال لابواب الاسر ولكل من يرغب في ذلك هنا سنكون حققنا مردود اقتصادي معيشي واستطعنا الحد من البطالة.

١٤أكتوبر / ترصد التحضيرات لتنفيذ برنامج التطبيق الميداني للدارسين في كلية التربية في المحويت

عميد الكلية الدكتور/محمد الكمالي :-

إستكملنا كافة الترتيبات وبانتظار البدء بتدشين البرنامج في 21 يناير الجاري

رئيس قسم العلوم التطبيقية :-

زيارات منتظمة..تقييم شامل.. وكاميرات متحركة لتوثيق التطبيق الميداني

تدشن كلية التربية في المحويت في الـ(٢١) من يناير الجاري فعاليات البرنامج التطبيقي السنوي للتربية العملية والذي حرصت الكلية على تنفيذه كتقليد سنوي من خلال توزيع مجاميع الطلاب والطالبات المتوقع تخرجهم على عدد من مدارس المحافظة للقيام بمهام التدريس كمتدربين.

واوضح الدكتور/محمدمحمد الكمالي عميد الكلية لـ١٤أكتوبر أن عمادة الكلية وقسم العلوم التربوية والتطبيقية استكملا نهاية الأسبوع الفائت كافة التحضيرات وأعمال التهيئة والتنسيق اللازمة للبدء بتنفيذ البرنامج للعام الجامعي الجاري٢٠٠٥/٢٠٠٦م والذي يتزامن مع بدء الفصل الثاني من العام الدراسي في المدارس الأساسية والثانوية.

المحويت/صدام محمد الزيدي

وقال الدكتور الكمالي:"حرصنا هذا العام على إستكمال كافة الترتيبات والأعمال التمهيدية والتحضيرية لبرنامج التطبيق العملي في وقت مبكر حيث قمنا بالتنسيق مع الاخوة في مكتب التربية والتعليم بالمحافظة الذين تفاعلوا معنا كعادتهم وأصدروا توجيهاتهم الكريمة إلى الادارات المدرسية للمدارس المختارة التي تقرر تنفيذ برنامج التربية العملية فيها بالتعاون مع الطلاب المتدربين وتهيئة الاجواء المناسبة لتمكينهم من تنفيذ المهام المنوطة بهم على الوجه المطلوب.

وفيما يتعلق بالاهداف والتطلعات التي تنشدها الكلية من وراء تنفيذ برنامج التطبيق للتربية العملية اكد الدكتور/محمد الكمالي/عميد كلية التربية في المحويت ان تنفيذ البرنامج أصبح تقليداًسنوياً لدى الكلية مشيراً إلى ان برامج ومقررات التربية العملية تتطلب من كل طالب وطالبة في المستوى الدراسي الأخير ان يخضع للتطبيق الميداني وإجتياز مهمة التدريب والتطبيق بنجاح ووفقاً للخطوات التربوية الصحيحة.

منوهاً أن البرنامج التطبيقي السنوي للتربية العملية يشهد تطوراً ونجاحات متتالية من عام إلى آخر بفعل الاجراءات والخطط التنفيذية المتطورة والموسعة من سنة إلى اخرى.. حيث بدأت عملية التدرب في المدارس منذ منتصف التسعينات وشهدت الان توسعاً كبيراً واصبحت الفترة المحددة للتدرب ثلاثين يوماً بدلاً من يوم واحد في العام التجريبي الاول.. لافتاً إلى ان هذه العملية التطبيقية مهمة وإيجابية من شأنها ان تنمي قدرات الطلاب المتوقع تخرجهم وإخضاعهم للتطبيق الميداني للإستفادة من الخطوات والمهارات التربوية المتصلة بعملية التدريس وبحيث يكونوا مؤهلين للقيام بمزاولة مهنة التدريس وفقاً للأسس والمهارات الصحيحة والسليمة فيما بعد تخرجهم وانخراطهم في الحقل التربوي والتعليمي.

تقييم شامل

وتوقع عميد كلية التربية في المحويت ان تشهد عملية التطبيق الميداني لمقررات ومواد التربية العملية لهذا العام نجاحاً طيباً وان تخرج بنتائج طيبة ومثمرة خاصة في ظل التحضيرات المكثفة والجهود الكبيرة التي بذلت وتبذل في إتجاه إنجاح هذه المهمة الأكاديمية فضلاً عن الخطة الاشرافية والتقييمية الشاملة والموسعة التي ستنفذ ضمن هذه الفعاليات من خلال كوادر إشرافية ورقابية متخصصة ومستوعبة لأمور التقييم والاشراف الميداني..مشيراً إلى انه تم الحرص على تقييم وتنفيذ مجمل العمليات والبرامج التطبيقية المنفذة خلال السنوات الماضية ورصد السلبيات ونقاط الضعف التي رافقت تلك المهام والتحسين وإستحداث خطوات وإجراءات للإرتقاء بمستوى تنفيذ هذه البرامج الاكاديمية.

تحضيرات مكثفة

حول الاجراءات والأعمال المختلفة التي يضطلع بها قسم العلوم التربوية والتطبيقية بالكلية وماتم إنجازه على صعيد أعمال التحضير والتهيئة لهذه الظاهرة الجامعية الهامة تحدث للصحيفة الدكتور/عبدالعاطي ميرغني/رئيس قسم العلوم التطبيقية مشيراً إلى ان القسم وبالتنسيق مع رؤساء الاقسام والتخصصات الدراسية الموجودة بالكلية وكذا مدراء ومسؤولي المدارس المختارة أنهى في وقت سابق من إعداد قوائم التوزيع على المدارس وإطلاع جميع الطلاب والطالبات المستهدفين من البرنامج على المدارس التي تم توزيعهم عليها.

موضحاً ان نحو عشرون مدرسة ثانوية واساسية في مركز المحافظة ومديريات الطويلة والرجم والمحويت والخبت سيشملها البرنامج التطبيقي الذي يشارك في تنفيذه جميع طلاب وطالبات المستوى الرابع من مختلف الاقسام والتخصصات الدراسية (قسم القرآن الكريم وعلومه – قسم الدراسات العربية– قسم الإنجليزي– الجغرافيا– الرياضيات– الفيزياء والتاريخ).

وأضاف الدكتور/ميرغني/أن مهام الاشراف والتقييم للمتدربين ستتم وفقاً لبرنامج تقيمي شامل ومكثف.. مشيراً إلى ان قسم العلوم التربوية والتطبيقية ومسؤولي الاقسام والتخصصات الدراسية وكذا جميع اعضاء هيئة التدريس ومسؤولي الإدارات المدرسية بالمدارس المختارة سيتولون جميعهم مسؤولية المتابعة والاشراف الميداني بشكل يومي فيما ستنظم زيارات إستطلاعية وتقيمية من قبل عمادة الكلية وقسم العلوم التطبيقية يرافق ذلك توثيق لنماذج مختلفة من الحصص الدراسية التي يقوم بها الطلاب المتدربون من خلال التصوير بكاميرات متحركة (صوت وصورة) وذلك بغرض الفحص والتقييم وإستشفاف السلبيات واوجه القصور من قبل المتدربين والعمل على معالجتها وإستعراضها ضمن المحاضرات النظرية للتربية العملية.

منوهاً ان الطالبات اللائي يشاركن في تنفيذ البرنامج التطبيقي للعام الجامعي الجاري تم توزيعهن على مدارس الفتيات في مركز المحافظة لتهيئة الاجواء المناسبة امامهن ومراعاة ظروفهن وبحيث تتولى دور الاشراف اليومي والتقييم المعلمات العاملات في تلك المدارس.

وأكد في ختام حديثه ان عملية التطبيق الميداني التي تستمر شهراً كاملاً لاتقف عند مهام إعطاء وتقديم حصص دراسية وفقاً لسير المنهج التعليمي في المدارس وإنما تتضمن إلى جانب ذلك القيام بالعديد من الانشطة داخل الصفوف الدراسية وفي إطار المدارس المختارة.

خطورة المواد الكيميائية على المستهلك

صدفة وأنا أشاهد احدى القنوات الفضائية التي كانت تبث برنامجاً شيقاً ومهماً حول خطر المواد الكيميائية التي تستخدم لانضاج الفواكه قبل موعدها المحدد من قبل بائعي الفواكه الجشعين الذين يسعون بتلك الطريقة لجني الارباح وبأسرع وقت ممكن على حساب المستهلك فقد اشار ذلك البرنامج الى خطورة تلك المواد الكيميائية على الإنسان وانها تؤدي الى امراض خطيرة غير محمودة العواقب اضافة الى انها تضعف مناعة جسم الإنسان وتجعله عرضة للإصابة بالأمراض الخطيرة.

ونحن في بلادنا مازلنا نعاني من هذه الظاهرة وهي استخدام بائعي الفاكهة للمواد الكيميائية حيث مازال كثير من أصحاب الاكشاك والباعة المتجولين يبيعون فاكهة او خضروات تبدو انها ناضجة وحين يشتريها المشتري للاستهلاك وتفاجأ بأنها غير صالحة للاستهلاك الآدمي لانها معالجة بواسطة المواد الكيميائية التي يقوم بها بعض البائعين ضعاف النفوس في ظل غياب جهات الرقابة والمحاسبة في البلديات فإلى متى سيظل المواطن يعاني ويتجرع السموم فقد أكد الاطباء ان كثيراً من الامراض الخطيرة تكون ناجمة عن المواد الكيميائية التي تضاف الى المواد الاستهلاكية فتؤدي الى امراض خطيرة اما على المدى البعيد اوالقريب ولا شك ان المواطنين في بلادنا أصبحوا يعانون من امراض خطيرة بسبب المبيدات الكيميائية الضارة او المواد الكيميائية التي تضاف الى الخضار والفواكه بغرض سرعة انضاجها.

فما هو دور البلدية ووزارة الزراعة وجهات الرقابة على المواد الغذائية خصوصاً الخضار والفواكه؟!

نبيلة عبده محمد